

تقرير

ملخص التطورات الاقتصادية المحلية والنفطية

أبريل 2202

تمهيد

يشهد الاقتصاد الدولي، بسبب تداعيات الحرب الأوكرانية / الروسية، تحولات تجسدت أساساً في خفض معدل النمو الحقيقي المتوقع لعام 2022 الى (3.5%)، وارتفاع معدلات التضخم (بسبب انخفاض العرض من السلع الزراعية الأساسية وعلى رأسها القمح، وارتفاع تكاليف الشحن والتأمين، وشبه غلق للبحر الأسود، واستمرار نقاط اختناق قي سلاسل العرض لأهم المواد الأولية والوسيلة المنتجة في روسيا وأكرانيا، وارتفاع أسعار النفط والغاز الطبيعي، وغيرها من العوامل)، واتجاه معدلات الفائدة للارتفاع لكبح التضخم. وقد أثرت هذه التطورات على أداء معدل النمو الحقيقي لأكبر اقتصادات العالم (الولايات المتحدة الأمريكية)، حيث انخفض هذا المعدل من (6.9%) في الربع الرابع من عام 2021، الى (1.4%) في الربع الأول من العام الجاري، 2022. وتراقب مراكز اتخاذ القرارات الاقتصادية، في الدول المتقدمة، مدى تأثير رفع أسعار الفائدة على الاستثمار ومن ثم معدل النمو الحقيقي، وبالتالي على أداء سوق العمل ومدى استمراره في استيعاب المزيد من العمالة، كما هو الإتجاه حالياً.

وسوف يتأثر الاقتصاد الكويتي، سلباً، بهذه التطورات، خاصة من خلال ارتفاع معدلات التضخم، وانعكاساتها على قيم الواردات الكويتية، في حالة استمرار الحرب وتأثيراتها على الأسعار، وذلك بعد تآكل المخزونات المحلية للسلع الخاضعة لارتفاع معدل التضخم. كما تأثر، إيجاباً، بارتفاع أسعار النفط، والتي عادة ما تتصف بالتقلبات.

أولاً: التطورات الاقتصادية المحلية:

الحسابات القومية:

الناتج، بطريقة الإنفاق (تقديرات الإنفاق الإستهلاكي العائلي، والحكومي، والصادرات، والإستثمار، والواردات، وهي محل الإهتمام الدائم لوكالات التصنيف الإنتمائي).

■ كما انه لا يتوفر اتساق زمني بين المنشور من ارقام العرض النقدي (M2) من بنك الكويت المركزي)، ومعدلات

■ لا زال الاقتصاد الكويتي بدون إحصاءات فعلية للناتج المحلي الإجمالي، ومكوناته القطاعية، للأربع الأربعة لعام 2021، والربع الأول لعام 2022. مع عدم إصدار تقديرات هذا

نمو الناتج المحلي الإجمالي، حتى يمكن تقييم معدل نمو العرض النقدي، وتأثيره على معدل التضخم.

معدل التضخم:

■ وصل المعدل (الإجمالي)، على أساس سنوي، مارس 2021 / 2022، الى (4.36%)، متركزا في مجموعة "التعليم" (18.95%)، لأسباب محلية، و"الأغذية" (7.18%)، لأسباب أغلبها مستوردة.

■ وصل المعدل (الأساسي) سنويا، بعد استبعاد الأغذية والمشروبات، الى (3.8%) وباستبعاد خدمات السكن، الى (5.36%).

■ وبالمقارنة مع معدل التضخم الإجمالي، سنويا، لشهر مارس 2022، بالمملكة العربية السعودية، فقد وصل الى (2.0%)، وفي البحرين (3.9%)، وقطر (4.3%)، وعمان (3.6%). مع عدم توفر المعدل لدولة الامارات، على الموقع الاحصائي. وبذلك يكون معدل التضخم، بدولة الكويت، على أساس سنوي، لشهر مارس 2022، هو

الأعلى بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ذات البيانات المنشورة.

■ في ظل تطورات الاقتصاد العالمي الحالية، وتأثيرها الملحوظ على معدل التضخم، بشكل منفصل، من الضروري إعادة النظر في عرض مكونات معدل التضخم بالدولة، بحيث يوضح معدل التضخم المستورد، والمحلي، وبطبيعة الحال الإجمالي والأساسي، بالشكل الذي يصدر حاليا.

التطورات النقدية:

■ قام بنك الكويت المركزي، في 4 يونيو 2022، وبالاتساق مع خطوة الإحتياطي الفيدرالي الأمريكي، برفع سعر الخصم بربع نقطة مئوية، من (1.75%) الى (2%)، للتكيف من التطورات الاقتصادية الدولية.

■ حقق العرض النقدي (M2)، لشهر مارس 2002، نموا سنويا بلغ (5.6%). ولا يوجد، كما أشرنا أعلاه، مناظر زمني، منشور، لنمو

- الناتج المحلي الإجمالي، ليتم تقييم الأثر على معدل التضخم.
- كما حقق الادخار الخاص بالدينار الكويتي، نموا سنويا، بلغ (6%)، يبلغ حوالي ضعف المعدل المناظر لعام 2020 (-3.3%). مع انخفاض معدل نمو الإذخار الحكومي، سنويا بحوالي (-1.3%)، وهو أمر طبيعي في ظل الاتجاه نحو السحب من المدخرات خلال فترات من العام السابق.
- وشهدت التسهيلات الإئتمانية نموا سنويا واضحا، بلغ (16.7%)، الأمر الذي يساهم في إنعاش الطلب المحلي، وبالتالي معدل النمو. وتركز هذا النمو في التسهيلات الممنوحة لقطاعات التجارة، والتشييد، والمؤسسات المالية غير المصرفية، والقروض الشخصية، والعقار.
- ومن ناحية أخرى ارتفعت الأصول الإحتياطية الرسمية بمعدل سنوي وصل الى (3.2%). ومع استقرار معدل نمو مكوني "الذهب النقدي"، و"الأوراق المالية الأجنبية"، تركز النمو في "حقوق السحب الخاصة SDR"، وفي "وضع الإحتياطي لدى صندوق النقد الدولي".
- وأخيرا، وصل معدل نمو إجمالي قيم " المعاملات الألكترونية" بين آخر إحصاءات منشورة (يناير - مارس 2022) و (أكتوبر - ديسمبر 2022) الى (4.3%). وقد توزع هذا المعدل للنمو بين (3.1%) في حالة "نقاط البيع POS"، و(المعاملات عبر المواقع الألكترونية" (10.5%)، مع نمو سالب، متواضع، في حالة "معاملات أجهزة الحاسب الآلي" (-0.6%). ويدعم هذا النمو للاحتياطيات وضع ميزان

المدفوعات لا سيما تغطية
الواردات، والعملية المحلية.

سوق الأوراق المالية:

■ إتصف شهر أبريل 2022 بارتفاع معدلات نمو المكاسب لكافة مؤشرات السوق الأربعة، مقارنة بشهر مارس السابق: حوالي (2.7%) للمؤشر الأول، و (2.1%) للمؤشر الرئيسي، و (2.6%) للمؤشر العام، و (1.3%) لمؤشر رئيسي 50. ويعزى ذلك لتحسن أسعار النفط، وانعكاساتها على الإيرادات العامة، وموجة التفاؤل باستعادة النشاط الاقتصادي لوضعه الطبيعي.

■ مع تحقيق السوق، في أبريل، لقيمة سوقية تفوق قيمة شهر مارس السابق بنحو (4.18%).

■ وحققت أربعة قطاعات ارتفاع في المؤشرات، وهي: أولا "الاتصالات"، وثانيا "الصناعة"، وثالثا "الخدمات الإستهلاكية"، وأخيرا "البنوك". مع تحقيق القطاعات التسع الأخرى لتراجع بالمؤشرات، وعلى رأسها "التأمين"، ثم "الطاقة"، و"الرعاية الصحية"،

والأقل انخفاضاً قطاع "المواد الأساسية".

■ وتركزت أكبر "كمية" متداولة، خلال أبريل 2022، في قطاع "الخدمات المالية" (حوالي 45.62% من إجمالي كمية الأسهم المتداولة)، ثم قطاع "البنوك" (22.37%)، و "العقار" (16.86%).

■ أما على أساس "قيمة" الأسهم المتداولة، فقد تصدر قطاع "البنوك" (39.32% من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة)، ثم قطاع "الخدمات المالية" (23.85%)، وقطاع "الصناعة" (16.2%).

ثانياً: التطورات النفطية:

■ أقرّ الاجتماع الوزاري الثامن والعشرون لأوبك، في 5 مايو 2022، زيادة الإنتاج بنحو (432) ألف برميل / يوم لشهر يونيو 2022 (كانت هناك زيادة مماثلة لشهر مايو السابق).

■ تبلغ حصة إنتاج دولة الكويت، لشهر يونيو، وفقاً لإجماع

يوم، وبارتفاع (2.4) مليون برميل / يوم عن تقديرات الشهر السابق، مارس. على أن تقوم أوبك+ بسدّ الفجوة بين تقديري الطلب والعرض العالمي المشار إليهما أعلاه.

■ وصل إنتاج دولة الكويت، خلال إبريل 2002، الى نحو (2.662) مليون برميل / يوم، وبارتفاع بلغ حوالي (21) ألف برميل / يوم، عن شهر مارس السابق.

■ حقق متوسط سعر برميل النفط الكويتي المصدر، خلال أبريل 2022، حوالي (107.46) دولار / برميل، وبتأخفاض قدره (-) (5.82) دولار / برميل عب شهر مارس السابق.

■ ارتفاع الواردات الصينية من النفط الخام لتصل الى حوالي (10.5) مليون برميل / يوم في أبريل 2022، مقارنة (10.1) مليون

الوزاري، (2.724) مليون برميل / يوم. أو ما يعادل (10.53%) من انتاج أوبك المقرر لشهر يونيو 2022، وحوالي (6.40%) من اجمالي إنتاج أوبك+. علما بأن أكبر حصة إنتاج، خلال يونيو، هي للسعودية، وروسيا (10663) مليون برميل / يوم، لكل منهما.

■ ارتفاع تقديرات الطلب العالمي لعام 2022، حسب تقديرات شهر أبريل من نفس العام 2002، حوالي (3.36) مليون برميل / يوم، عن تقديرات الشهر السابق، مارس. ليصل تقدير هذا الطلب للعام المذكور الى (100.29) مليون برميل / يوم.

■ كما ارتفع تقدير العرض النفطي العالمي لعام 2022، للبلدان غير الأعضاء في أوبك، حسب تقديرات شهر أبريل من نفس العام، الى حوالي (65.97) مليون برميل /

برميل / يوم في مارس السابق.
مع توقع ارتفاع هذه الواردات في
حالة الهند في أبريل، بعد ان
وصلت الى حوالي (10.1) مليون
برميل / يوم.

■ إنخفاض عدد الحفارات النفطية
والغازية، خلال أبريل بنحو (-)
46)، منها (-7) في أوبك، و(-)
39) في الدول غير الأعضاء في
أوبك.